



جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

مسائل الضبط عند الحديث

إعداد الدكتور

مشعل بن حميد المهبي

جامعة الباحة - كلية العلوم والآداب بالمنندق
قسم التفسير وعلوم القرآن

مسئلة هـ

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
العدد الثاني والثلاثون، لعام ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ م
والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٦١٥٧/٢٧١٣

دار الأندلس للطباعة - أمام كلية الهندسة - عمارات الزراعيه - شيبه النور - ٢٨٢٢٢٢٠٩



جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

مسائل الضبط عند المحدثين

إعداد الدكتور

مشعل بن حميد المهيبي

جامعة الباحة - كلية العلوم والآداب بالمتندق
قسم التفسير وعلوم القرآن

مستلة ٥٥

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
العدد الثاني والثلاثون، لعام ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م
والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠١٣/٦١٥٧

دار الأندلس للطباعة - أمام كلية الهندسة - معمارات الزراعيه - شيهه الكوم ن ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقْتَضَى :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

تعد علوم الحديث رواية ودراية ثمرة من ثمار الحديث النبوي الشريف حيث بذل علماء الأمة جهداً مميّزاً في نقل الحديث ونقده، واستنباط الأحكام الشرعية منه، ولم يحظ ميراث نبي من الأنبياء، ولا إنسان بمثل الاهتمام الذي أولاه المحدثون لسنة نبينا محمد (ﷺ) فحفظوها للأمة سطوراً وصدرأ علماء وعملاً، كل جيل يقلد أمانة الحفاظ على السنة إلى الجيل الذي يليه، والسنة النبوية دلت على الضبط، بل وحثت العاملين على نقل الرواية وضبطها. فعن ابن مسعود (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) قال: "تضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العلم لله ومناصحة أئمة المسلمين ولزوم جماعتهم فإن الدعوة تحيط من ورائهم" (١)، ولما كان الضبط شرطاً من شروط قبول رواية الراوي، ولا يخلو ذكره في كتاب من كتب علوم الحديث، أحببت أن أجمع مسائله المنثورة في كتب علوم الحديث، من حيث تعريفه، وأهميته، وأقسامه، ومراتبه، ووسائل معرفة ضبط الرواة، والطعن في ضبط الراوي وما يتفرع عنه من أنواع علوم الحديث، وغير ذلك من المسائل، وأسّمت البحث (مسائل الضبط عند المحدثين).

(١) أخرجه الترمذي في "سننه"، كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السماع (٥/ ٣٤٤ رقم ٢٦٥٨)، وصححه الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٤٠٤".

وجاءت خطة البحث كما يلي:
المقدمة.

المبحث الأول: تعريف الضبط:

المطلب الأول: تعريف الضبط في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الضبط في الاصطلاح.

المبحث الثاني: أهمية الضبط.

المبحث الثالث: أقسام الضبط.

المطلب الأول: ضبط الصدر.

المطلب الثاني: ضبط الكتاب.

المطلب الثالث: أهمية حفظ الكتاب.

المبحث الرابع: مراتب الرواة في ضبط الحديث.

المبحث الخامس: شروط الضبط.

المبحث السادس: طرق معرفة ضبط الراوي، وحكمها عند المحدثين.

المطلب الأول: طرق معرفة ضبط الرواة من إمام معاصر.

المطلب الثاني: طرق معرفة ضبط راو من غير معاصر له.

المبحث السابع: ألفاظ دالة على الضبط.

المبحث الثامن: وجوه الطعن في ضبط الراوي.

المطلب الأول: أسباب القدح في ضبط الراوي.

المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي.

المطلب الثالث: الحالات التي لا يُعلّ فيها حديث الراوي المتصف بسوء الحفظ.
الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

المبحث الأول تعريف الضبط

المطلب الأول: الضبط في اللغة:

لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه يضبطه ضبطاً وضباطه.

قال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء.

وضبط الشيء: حفظه بالحزم، والرجل ضابط، أي حازم^(١).

وتدور مادة ضبط حول عدة معان هي:

الحزم: الإتقان والضبط^(٢).

القوة: يقال: رجل ضابط: قوي على عمله^(٣).

أحكام الأمر: ضبط الشيء لزمه لزوماً شديداً^(٤).

الحفظ: ضبطه ضبطاً، حفظه حفظاً بليغاً^(٥).

المطلب الثاني: الضبط في الاصطلاح:

قال الشافعي (رحمه الله) في معرض كلامه على شروط قبول الحديث: (منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، علماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير

(١) لسان العرب: مادة (ضبط) ج ٧ ص ٣٤٠ ومختار الصحاح: مادة (ضبط) ص ٢٤٥.

(٢) التعريف، للمناوي (١/ ٣٧٧).

(٣) لسان العرب، لابن منظور: (٧/ ٣٤١).

(٤) أساس البلاغة، للزمخشري: (١/ ٣٧١).

(٥) المصباح المنير، للفيومي (٢/ ٣٥٧).

عالم بما يحل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبقى وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إذا حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إذا حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم). (١)

قال ابن الصلاح: (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أن يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا، وتفصيله - يعني الضبط - أن يكون متيقظا غير مغفل، حافظا أن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشتهر فيه مع أن يكون عالما بما يحيل المعاني) (٢).

قال الجرجاني: (أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل، ولا ساذجاً، ولا شاكاً في حالتي التحمل والأداء) (٣).

قال ابن حزم (رحمته الله) (فإذا كان الراوي عدلا حافظا لما تلقاه فيه، أو ضابطاً له بكتابه وجب قبول نذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه فلم يتفقه فيما نذر للفقهاء فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته، ومن جهلنا حاله فلم ندر أفاسق هو أم عدل، وأغافل هو أم حافظ أو ضابط، ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصح عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه، فيلزمنا حينئذ قبول نذارته أو تثبت عندنا جرحه أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا اطراح خبره) (٤).

(١) الرسالة للشافعي ١٧٠ - ١٧١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) مختصر الجرجاني وعليه ظفر الأمانى، ص ٤٦٤.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/١٣٠).

والضبط في الاصطلاح قريب من معناه اللغوي ومبني عليه، ومما سبق من أقوال العلماء في تحديد الضبط، يمكن تعريف الضبط: نقل المروي كما تلقاه الراوي (لفظاً أو معنى).

و تعريف الضابط: هو من كان نقله للمروي مطابقاً لما تلقاه عن شيخه (لفظاً أو معنى).

إذاً: فليس المقصود بالضبط والإتقان: سعة الحفظ وكثرة المحفوظات، وإنما المقصود به: التثبت، وأن لا يروي الراوي إلا ما حفظه، وأن يؤديه كما سمعه وأهل الضبط بهذا المعنى يتفاوتون .

المبحث الثاني

أهمية الضبط^(١):

إن توفر الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبتته في الأخذ والرواية.

وتكمن أهمية الضبط عند المحدثين من عدة أمور:

أولاً: أن السنة النبوية دلت عليه بل وحثت العاملين على نقل الرواية وضبطها.

١- فعن ابن مسعود (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) قال: "تضر الله امرأ سمع مقالتي

فوعاها وحفظها وبلغها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل

عليهن قلب مسلم: إخلاص العلم لله ومناصحة أئمة المسلمين ولزوم

جماعتهم فإن الدعوة تحيط من ورائهم" (٢)

فالحديث يحث الأمة على سماع الحديث وحفظه ووعيه وأدائه، وهذه

درجات أربع: السماع والحفظ والوعي والأداء، وهناك فرق بين الحفظ والوعي،

فالوعي يشتمل مع الحفظ الفهم.

٢- عن البراء بن عازب قال: قال النبي (ﷺ) (إذا أتيت مضجعك فتوضأ

وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل اللهم أسلمت وجهي

إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ

ولا منجى منك إلا إليك اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت

(١) استفتت هذا المبحث من بحث منشور في مجلة جامعة دمشق بعنوان الضبط عند المحدثين وأثره في الراوي والمروى للدكتور زياد عواد أبو حماد (٣٤٤-٣٤٦).

(٢) سبق تخريجه في المقدمة ص (٢).

فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به) قال فردها على النبي (ﷺ) فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت ورسولك قال (لا ونبيك الذي أرسلت) ^(١). فهذا الصحابي عندما عرض على النبي (ﷺ) مسموعة منه بدل كلمة مكان أخرى، قال: ورسولك مكان ونبيك فرده النبي (ﷺ) إلى اللفظ الذي خرج منه. وهذا يدل على أهمية ضبط ألفاظ الحديث.

ثانياً: وتكمن أهمية الضبط أن الرواية تحمل أحكاماً شرعية، وتوجيهات ربانية، ينبغي أن تصل للأمة كما وضعها الشارع، وأن عدم الضبط ربما يخرج النص عن حده المطلوب منه، ومن هنا فقد شدد بعض العلماء على ضرورة أن تكون الرواية بالحرف دون المعنى، وممن شدد في ذلك ابن سيرين (رحمته) فكان إذا حدث لم يقدم ولم يؤخر، ومن أجاز الرواية بالمعنى لم يجزها على إطلاقها وإنما قيدها بشروط، وقال ابن عون (رحمته): "كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه" ^(٢).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء (٩٧/١ رقم ٢٤٤)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٧٧/٨ رقم ٧٠٥٧).

(٢) سنن الدارمي (٩٣/١).

وقصر بعضهم الرواية بالمعنى على الصحابة فقط، وذلك لاجتماع الفصاحة والبلاغة بهم جبلة، ومشاهدة أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله، فأفادتهم المشاهدة تعقل المعنى جملة واستيفاء المقصود كله^(١).

ويمكن أن نقول: إن من أجاز الرواية بالمعنى قد وضع لذلك شروطاً وهي:

- ١- أن لا يكون اللفظ مما يتعبد به.
- ٢- أن يكون عالماً باللغة وما تحيله الألفاظ من معان.
- ٣- أن يكون من أهل العلم المشتغلين بالرواية، ولا يفتح هذا الباب للجهلة وقليلي العلم.

ثالثاً: إن الضبط شرط قبول الرواية، فلا تقبل رواية الراوي حتى يتوافر فيه شرطان؛ العدالة والضبط، ولا يكتفى بأحدهما، ومن هنا كان اهتمام العلماء بهذا العلم، وبحثهم عن أحوال الرواة من حيث من الضبط، فإن من السهل أن يكون الراوي عدلاً لأن العدالة أصل في المسلم، لكن ربما يكون مع ذلك مغفلاً أو ساهياً أولاً يحفظ، قال ابن الزناد (رحمه الله):

"أدركت بالمدينة مئة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال ليسوا من أهله"^(٢) أي ليس عندهم اهتمام بالرواية حفظاً وفهماً وصيانة. ومن هنا كان اهتمام العلماء بأنفسهم أولاً، وبالتفتيش عن غيرهم ومن يضبط في صدره، ومن يضبط في كتابه، وكيف يعتنى كل فريق بحفظه، وهذا ما سأتناوله في المبحث التالي - إن شاء الله -.

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١٠١/٢).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٢٤٧).

المبحث الثالث

أقسام الضبط

قسم علماء الحديث الضبط إلى قسمين ضبط صدر وضبط كتاب.

المطلب الأول: ضبط صدر: ويُطلق عليه أيضاً ضبط الفؤاد: (وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء)^(١) أو (أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً لحديثه لم يطرأ عليه ما يقدح في حفظه)^(٢) وقد اشتهر هذا النوع في فترة منع كتابة الحديث عند من قالوا بالمنع فكانوا يحفظون الأحاديث عن ظهر قلب وكان ضبطهم يومئذ جودة الحفظ فكان الصحابة والتابعين يحفظون الحديث من رسول الله (ﷺ) أو من بعضهم البعض ثم يستحضرونه عند الأداء وهذا يستدعي أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل أو متساهل عند التحمل والأداء. قال أبو نعيم: (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من ثلاثة، حافظ له أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه)^(٣)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (يحرم على الرجل أن يروي حديثاً في أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه كالأية في القرآن وكاسم الرجل والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها لأن ذلك أسلم له)^(٤) إلا أن هذا الأمر في غاية الصعوبة لأن الراوي يطرأ عليه النسيان والسهو والوهم أحياناً فهو أمر طبيعي، وجاء في الحديث عن

(١) نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص ٢٩).

(٢) شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، للدكتور سعد بن عبد الله آل حميد، ص ٣٢.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٢٥٦).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٥٨).

النبي (ﷺ): "إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني"^(١)، وهذا في غير التبليغ فإنه معصوم في ذلك، وقد اشتكى أبو هريرة (رضي الله عنه) للنبي (ﷺ) من النسيان؛ قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً وأنساه، قال: "أبسط رداءك فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضمه فضمته فما نسيت شيئاً بعده"^(٢)، ولكن إذا كثرت نسيان الراوي ضره ذلك، ولذا فإن المحدثين كانوا يتعاهدون حفظهم حتى لا يطرأ عليه نسيان أو وهم، ولهم في ذلك طرق متعددة منها:

طرق المحدثين في تثبيت الحفظ:

- ١- المذاكرة: بأن يجلس اثنان أو أكثر ويتذكروا حفظهم عن الشيوخ، قال أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه): "تذكروا الحديث، فإن الحديث يهيج الحديث"^(٣)، وقال عطاء (رضي الله عنه): "كنا نكون عند جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير من أحفظنا للحديث"^(٤)، وكان الإمام أحمد وأبو زرعة (رضي الله عنهما) يتذاكران الحديث كل ليلة"^(٥).
- ٢- كثرة التكرار: بأن يجلس وحده ويراجع أصوله، فيكرر القراءة مرة بعد مرة ليستظهر حفظه ويثبتته في الذاكرة، قال أبو هريرة (رضي الله عنه): "إني لأجزئ الليل

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب أبواب القبلة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان (١٥٦/١ رقم ٣٩٢)، ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد، باب المسهر في الصلاة والسجود له (٨٤/٢ رقم ١٣٠٢).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب العلم، باب حفظ العلم (٥٦/١ رقم ١١٩).

(٣) أخرجه سنن الدارمي في "سننه" المقدمة، باب مذاكرة العلم (١٥٥/١ رقم ٥٩٥).

(٤) المصدر السابق (١٥٧/١ رقم ٦١٥).

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤٣١/٢).

ثلاثة أجزاء، فثلث أنام، وثلث أقوم، وثلث أنذكر أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)، وقال أبو نعيم (رحمته الله): "لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه"^(٢).

٣- العرض على الشيوخ والأقران، وهذا غير العرض لاعتماد الرواية بعد السماع، وإنما إذا سمع الراوي الحديث فإنه يعرضه على من يحفظونه ويكرره على مسامعهم لاستظهار حفظه وزيادة ضبط للحديث، قال الأعمش (رحمته الله): "كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيتَه فعرضته عليه"^(٣).

٤- كثرة التحديث: قال إسماعيل بن رجاء (رحمته الله): "كنا نجمع الصبيان فنحدثهم"^(٤).

٥- للرحلة للثبوت من الحديث: فقد خرج أبو أيوب الأنصاري (رضي الله عنه) من المدينة إلى عقبة بن عامر (رضي الله عنه) وهو بمصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما قدم أتى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري وهو أمير مصر فأخبر به فجعل فخرج إليه فعانقه وقال ما جاء بك يا أبا أيوب قال حديث سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يبق أحد سمعه غيري وغير عقبة فابعث من يدلني

(١) أخرجه سنن الدارمي في "سننه" المقدمة، باب العمل بالعلم وحسن النية فيه (١/٩٤ رقم ٢٦٤).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٦٥).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٢).

(٤) العلم لزهير بن حرب (ص ٧٥).

على منزله قال فبعث معه من يدلّه على منزل عقبة فأخبر عقبة به فخرج إليه فعانقه وقال ما جاء بك يا أبا أيوب فقال حديث سمعته من رسول الله (ﷺ) لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك في ستر المؤمن قال نعم سمعت رسول الله (ﷺ) يقول من ستر مؤمنا في الدنيا على خربة ستره الله يوم القيامة فقال له أبو أيوب صدقت ثم انصرف أبو أيوب إلى راحته فركبها راجعا إلى المدينة فما أدركته جائزة مسلمة ابن مخلد إلا بعريش مصر^(١)، وعن أبي العالية (رضي الله عنه): "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله (ﷺ) فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم^(٢)"، فهذه الرحلة من أجل أن يتثبت من الحديث بعد أن سمعه، ويتأكد من ضبطه.

ومن هذا يتبين أن مسألة الحفظ كانت شائعة في ذلك العصر حتى أنهم كانوا يضمنون من يعتمد على كتاب، إلا أن ضبط الكتاب أكثر فائدة من ضبط الصدر، لأن ضبط الصدر ينتهي بمجرد موت الحافظ، أو اختلاطه، أو كبره، وما شابه ذلك، أما ضبط الكتاب فباقٍ ما بقي الكتاب، وما وصل إلى عصرنا هذا من الحديث ما هو إلا ما ضبط في كتب المحدثين.

(١) الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (ص ١١٨).

(٢) أخرجه سنن الدارمي في "سننه" المقدمة، باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه (١٤٩/١ رقم ٥٦٤).

المطلب الثاني: ضبط الكتاب:

وضبط الكتاب: (هو صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي)^(١) ولا يدفعه إلى من لا يصونه أو يمكن أن يغير فيه أو يبذل^(٢) فيكون عرضةً للعبث فبعض المحدثين يتساهل في دفع كتابه إلى بعض الطلبة غير الموثقين فتجد بعضهم يكتب فيه أحاديث لم يسمعها هو في الحقيقة من شيخه ، فيبدأ يحدث بهذه الأحاديث وكأنه سمعها كما حدث لسفيان بن وكيع فقد اتخذ وراقاً غير ثقة ينسخ له فأصبح يدخل على سفيان بن وكيع بعض الأحاديث التي ليست من حديثه، فجاءه أبو زرعة وأبو حاتم فنصحاها ، وقالوا له: انه دخل حديثك المنكرات بسبب وراقك، فقال: ماذا اصنع، قالوا: نحن نكفيك ونميز صحيح حديثك من سقيمه، لكن بشرط أن تبعد هذا الوراق ، فظننا أنه قبل نصحهما، فوجداه بعد ذلك مصراً على اتخاذ الوراق، فتكلمنا فيه وتكلم فيه بقية الرواة، فسقط حديثه لهذا السبب^(٣).

طرق ضبط الكتاب عند المحدثين:

بين العلماء بأن ضبط الكتاب من جهتين:

الجهة الأولى: الضبط عند الكتابة وقد وضع علماء الحديث جملة من القواعد دعوا كتبة الحديث إلى الالتزام بها كي تكون أحاديثهم في غاية الضبط والإتقان،

(١) نزهة للنظر للحافظ ابن حجر (ص ٢٩).

(٢) شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، للدكتور سعد بن عبد الله آل حميد، (ص ٢٣).

(٣) الصنعاني: توضيح الأفكار للصنعاني، (٢ / ١٢٠).

ووضعوا لذلك قواعد ساروا عليها وأصبح من الواجب على من يكتب الحديث أن يسير عليها وهذه الأمور باختصار هي: (١)

أولاً: ينبغي أن يكون اعتناؤه من بين ما يلتبس بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر، فمنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل وبعد.

ثانياً: يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها في متن الكتاب ثم كتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغ في إبانها، وأبعد من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكها مما فوقه وتحتة لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر.

ثالثاً: يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه.

رابعاً: يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتعليق (٢).

خامساً: كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال ليدل على عدم اعجامها.

(١) ينظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، ١٤٦-١٧٣ مقدمة ابن الصلاح، ١٦٢-١٨٥، فتح المغيبي، ٢ / ١٤٦-١٨٦، التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح، ٢٠٣-٢٢١، نزهة النظر، ٨، توضيح الأفكار، ٢ / ٣٥٤-٣٦٣، شرح نخبة الفكر، ٢٦٢-٢٦٣، تدريب الراوي، ٢٨٧-٣٠٧، الشذا الفياح، ١ / ٣٣١-٣٤٢.

(٢) المشق: الإسراع في الكتابة، والتعليق: خلط الحروف التي ينبغي تفريقها، وهما وسيلة للخطأ والتصحيح ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد محمد أبو شنبه (ص ١٢٥).

سادساً: لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة كفعل من يجمع كتابه بين روايات مختلفة ويرمز إلى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك^(١).

سابعاً: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما.

ثامناً: يكره له في مثل عبد الله بن فلان بن فلان أن يكتب عبد في آخر السطر ولفظ الجلالة في أول السطر.

تاسعاً: ينبغي له أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذكره، ولا يسأم من تكرير ذلك.

عاشراً: على الطالب مقابلة كتابة بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وأن كان إجازة.

أحدى عشر: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي ويسمى اللحق - يفتح الحاء - وهو أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً سعداً إلى فوق ثم يعطفه بين السطرين عطفه يسرة إلى جهة الحاشية التي يتطلب فيها اللحق ويبدأ في الحاشية بكتب اللحق مقابلاً للخط المنعطف.

اثنا عشر: من شأن الحذاق المتيقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض^(٢).

(١) المشق: الإسراع في الكتابة، والتعليق: خلط الحروف التي ينبغي تفريقها، وهما وسيلة للخطأ والتصحيح ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شبة (ص ١٢٥).

(٢) إذا وجد كلام صحيح معنى ورواية وهو عرضة للشك في صحته أو الخلاف كتب فوق علامة التصحيح هكذا "صح"، وإذا وجد ما هو صحيح نقلاً ولكنه فاسد لفظاً أو معنى =

ثلاثة عشر: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فانه يستغني عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك والضرب خير من الحك والمحو.

أربعة عشر: ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائما بضبط ما تختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينهما كيلا تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها.

خمس عشر: غلب على كتابة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم حدثنا وأخبرنا غير أنه شاع ذلك وظهر حتى كاد لا يكاد يلتبس.

ستة عشر: ينبغي على الطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه.

وهذا كله حماية للكتاب، وضبطه ضبطاً تاماً حتى إذا رجع إليه متى شاء وقرأ منه فكانه يسمعه من فم شيخه.

الجهة الثانية: من حيث مكان حفظه: فيجب حفظه في مكان لا يحصل له تغيير، سواء من الظواهر الطبيعية أي الرطوبة، أو شدة الحرارة، أو الأرض، أو الطارئة كعبث الأطفال وغيرهم.

المطلب الثالث: أهمية حفظ الكتاب وتقديمه على حفظ الصم^(١)

حرص رواة الحديث على كتابة مروياتهم وعولوا على تدوينها في الصحف خشية ضياعها ونسيانها خاصة بعد أن انتشرت الروايات وطالت الأسانيد،

=أو خطأ أو مصحف أو ناقص كتب فوقه علامة "التضبيب" وتسمى: "التمريض" وهي صاد ممدودة هكذا "صـ" ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد محمد أبو شبة (ص ١٣٣).

(١) استفتت هذا المطلب من بحث منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث لبشير علي عمر (١/٥٢٣-٥٢٩).

وكررت أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم، واختلفت ألفاظ الروايات، فاشتدت حاجتهم إلى تقييد هذه الأمور لصعوبة حفظها على القلوب^(١)، فشاعت لديهم الكتابة، وشجعوا تلاميذهم على تقييد المرويات وتدوينها، وحثوهم على ضبط ما دونوه وتحقيقه بما يؤمن معه اللبس وحثوهم على صيانتها من أن يدخله تغيير، كل هذا عناية بالسنن والآثار وحرصاً على حفظها من الضياع أو التبديل. ولحفظ المرويات في الكتاب أهمية أخرى، وهي أنه يتمكن معه صاحبه من معاهدة محفوظة بمطالعة الكتاب والنظر فيه، كما يمنعه من الوقوع في الوهم والغلط عند التحديث إذا كان يحدث منه ويعتمده وقت التحديث.

ولهذا الاعتبار كان من منهج الإمام أحمد تقديم حفظ الكتاب على حفظ الصدر، سواء في حالة التحمل أو الأداء، فالرواة الذين يضبطون مسموعاتهم في الكتاب وقت التحمل مقدمون عنده على الذين يعتمدون على حفظ صدورهم. قال محمد بن مسلم بن وارة: "قلت لأحمد بن حنبل: أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النضر؟ قال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد^(٢)". فلم يقدم الإمام أحمد أبا الوليد على أبي النضر إلا بشرط أن يكون ممن يكتب عند شعبة مع أنه قد قال في أبي الوليد: إنه أتقن حديث شعبة، لأن أبا النضر كان قد كتب عن شعبة إملاءً كما قال الإمام أحمد، وقال حنبل: قال أبو عبد الله: "إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن فعبد الرحمن أثبت، لأنه أقرب عهد بالكتاب^(٣)".

(١) هذا تعليل الخطيب لإباحة كتابة العلم انظر: تقييد العلم (ص ٦٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢٩/٣٠).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص ١١).

فكل من وكيع وعبد الرحمن من الحفاظ المتقنين، بل إن وكيعاً أحفظ من عبد الرحمن عند الإمام أحمد، فقد قال في وكيع: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع^(١)، لكنه قدم عليه عبد الرحمن بن مهدي لأنه كان يتعاهد كتبه، إنه صاحب كتاب. ووجه تقديم الإمام أحمد لحفظ الكتاب على حفظ الصدر أن صاحب الكتاب أسلم من الوقوع في الغلط والوهم من الذي يعتمد على حفظه مهما بلغ في الحفظ. وهناك وجه آخر لتقديمه لحفظ الكتاب على حفظ الصدر، وهو كون صاحب الكتاب يأتي بالحديث أتم، ولا يقع منه الخلل الذي يقع من يكون تحمل من شيوخه حفظاً ويضطر أحياناً إلى حفظ المعنى دون اللفظ أو عدم ذكر الإخبار في موضعه، وإن كان صاحب الكتاب دونه في الحفظ قال عبد الله: "كان أبي يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قرم، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم^(٢)". ومع تقديم الإمام أحمد لحفظ الكتاب على حفظ الصدر، فقد كان يُعل بعض أحاديث الرواة أصحاب الكتب إذا وجد ما يخل بضبطهم لكتابهم، فمن ذلك:

١. أن يكون الكتاب غير منقوط ولا مشكول.
٢. أن يوقف على لحق في الكتاب.
٣. أن يترك الراوي كتابه عند الأداء ويحدث من حفظه.
٤. أن يسافر الراوي إلى بلد آخر ولا يصطحب معه كتبه فيحدث في ذلك البلد من حفظه.

(١) العلل ومعرفة الرجال - برواية عبد الله ٣٢٣/١ رقم (٥٦٧).

(٢) تهذيب الكمال (٦٠٩/٢٥ - ٦١٠).

المبحث الرابع مراتب الرواة في ضبط الحديث

لقد تبين مما سبق أن الرواة متفاوتون في الضبط، وليسوا على درجة واحدة، قال الإمام مسلم: "من مذاهب أهل العلم و أقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاء العلم و نُقال الأخبار و السنن و الآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم و منازلهم في الحفظ و أسبابه، فيعلم أن منهم المتوقّي المتقن لما حصل من علم، و ما أدى منه إلى غيره، و إن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ و التساهل فيه، و إن منهم المتوهم فيه غير المتقن، فهذا كما يجب حاملاً حين يحمل، أو حاكياً حين يحكي^(١)".

وقسم الصنعاني (رحمته) الرواة من حيث الضبط إلى ست مراتب:

الأولى: تام الضبط.

الثانية: من قل غلطه.

الثالثة: من كان ضبطه أكثر من عدمه.

الرابعة: من تساوى ضبطه وعدمه.

الخامسة: من عُدِمَ ضبطه أكثر من ضبطه.

السادسة: من كثر غلطه^(٢).

فأهل المرتبة الأولى هم رواة الحديث الصحيح بعد اكتمال بقية الشروط، وأما الثانية والثالثة فهم رواة الحديث الحسن، وقال الصنعاني في المرتبة الثالثة:

(١) التمييز للإمام مسلم (ص ١٥).

(٢) توضيح الأفكار للصنعاني (١٩/١).

أن صاحبها مقبول عند الأصوليين ويحتمل أنها صورة خفة الضبط عند المحدثين فيكون مقبولا عندهم أيضا فأنا لم ترهم عينوا خفة الضبط برتبة يتميز بها عن غيره وعلى هذا فقد قبل المحدثون أهل هذه الصفة في رجال الحسن^(١).
وقد فرق ابن حجر (رحمته) بين الصحيح والحسن من حيث تمام الضبط وخفته، فقال: "وخبّر الأحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته^(٢)" ثم قال: "فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته^(٣)".

(١) المصدر السابق (١٩/١).

(٢) نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص ٧٨).

(٣) المصدر السابق (ص ٧٨).

المبحث الخامس شروط الضبط

يُشترط في الراوي حتى يُوصف بالضبط ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون يقظاً، وذلك بأن لم يكن مغفلاً لا يميز الصواب من الخطأ.

الشرط الثاني: أن يكون حافظاً، ويتمكن من استحضار ما حفظه متى شاء.

الشرط الثالث: أن يكون عارفاً لمعاني الألفاظ.

قال السخاوي (رحمه الله): "أما شروط الضبط الذي تتكبره شمل التام والقاصر، فهي أن يكون يقظاً، بضم القاف وكسرهما، وذلك بأن لم يكن مغفلاً لا يميز للصواب من الخطأ، كالنائم والساهي؛ إذ المنصف بها لا يحصل الركون إليه، ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه، وأن يكون يحفظ أي يثبت ما سمعه في حفظه بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة، ويتمكن من استحضاره متى شاء. إن حدث حفظاً أي من حفظه، ويحوي كتابه أي يحتوي عليه ويصونه عن تطرق التزوير والتغيير إليه من حين سمع فيها إلى أن يؤدي إن كان منه يروي وأن يكون يعلم ما في اللفظ من إحالة بحيث يؤمن من تغييرها، يرويه إن يرو بالمعنى، ولم يود الحديث كما سمعه بحروفه^(١)".

(١) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث للسخاوي (٢٨٩/١).

المبحث السادس

طرق معرفة ضبط الراوي، وحكمها عند المحدثين

المطلب الأول: طرق معرفة ضبط الرواة من إمام معاصر:

تكون معرفة ضبط الرواة من إمام معاصر، بإحدى الطرق التالية:

أ- امتحان الراوي^(١) بأساليب متنوعة. منها:

أ- أن تُقرأ عليه أحاديث تُدْخَلُ ضمن رواياته ليُنْظَرَ أَيْفَظَنَ لها أم يَتَلَقَّها؟ كما فعل يحيى بن معين في امتحانه لأبي نعيم الفضل بن دُكَيْن^(٢).

ب- قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها، كما فعل محدثو بغداد في اختبارهم لحفظ البخاري^(٣).

والامتحان بمثل هذه الأساليب محل خلاف بين أهل العلم في جوازه ومنعه. فقد كان يحيى بن سعيد القطان يقول: ((لا أَسْتَحِلُّه))^(٤).

وعُلِّلَ المنع من ذلك بأمرين هما:

أ- ما يترتب عليه من تغليب الممتحن لمن يمتحنه فقد يستمر على روايته لظنه أنه صواب.

ب- أنه قد يسمعه من لا خيرة له فيرويه ظناً منه أنه صواب^(٥).

وكان شعبة بن الحجاج ويحيى بن معين يمتحنان بعض الرواة بقصد اختبار

(١) ينظر: المصدر السابق ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٣٥٣/١٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٠/٢.

(٤) فتح المغيث ٢٧٢/١.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ٨٦٦/٢.

ضبطهم^(١).

وقد رجح الحافظ ابن حجر جواز الامتحان بأن مصلحته أكثر من مفسدته^(٢). لما فيها من معرفة مرتبة الراوي في الضبط بأسرع وقت لكن بشرط أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة^(٣).

وهذه الطريقة هي أكثر طرق معرفة الضبط شيوعاً، لوضوح النتيجة فيها.

٢- النظر في موقف المحدث من الخطأ:

فإذا قبل النقد، وصحح ما وقع فيه من خطأ بعد التثبت منه، كان ضابطاً، وإن أصر على الخطأ وتمسك به بعدما تبين له خلافه، كان في ذلك دلالة على قلة ضبطه وتحريه، ولا سيما إن كثر ذلك منه، إلا إن كان ما انتقد عليه مما يحتمل رده، وهو مع ذلك إمام بصير بما يروي.

كما في قصة عبد الرحمن بن مهدي مع سفيان الثوري، عندما حدث الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن عمرو بن عطية التيمي عن سلمان (رضي الله عنه) قوله: "إذا حككت جسدك فلا تمسحه ببزاق، فإنه ليس بطهور"^(٤).

قال ابن مهدي: قلت: يا أبا عبد الله، خالفك الناس في هذا، قال: من؟ قلت: شعبة عن حماد عن ربعي، قال: أمضه، قلت: أخبرنا حماد بن سلمه عن حماد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٨٦٦/٢.

(٢) المصدر السابق ٨٦٦/٢.

(٣) ينظر: فتح المغيب ٢٧٤/١.

(٤) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٤/١) عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن حماد عن عمرو بن عطية.

عن ربعي، قال: أمضه، قلت: أخبرنا هشام عن حماد عن ربعي، قال: هشام؛ فتوقف ساعة، ثم قال: كاني أسمع حمادا يقول: أخبرنا عمرو بن عطية عن سلمان! قال عبد الرحمن بن مهدي: فمكثت زماناً أحمل الخطأ فيه على سفيان حتى نظرت في كتاب غندر عن شعبة، فإذا فيه: أخبرنا شعبة قال: أخبرنا حماد عن ربعي عن سلمان، قال شعبة: وكان حماد قال مرة: عن عمرو بن عطية، فعلمت أن الثوري كان إذا حفظ الشيء لم يبال من خالفه^(١).

فالثوري هنا على جلالته، وتقديم بعض العلماء إياه - بما فيهم شعبة - على شعبة بن الحجاج؛ قد توقف وتردد قليلاً عندما سمع أن هشاماً خالفه، كما لم يمنع ذلك ابن مهدي على أن يحمل الخطأ فيه عليه، حتى ظهر أن الاختلاف كان من حماد بن أبي سليمان وليس من الثوري، فزاده ذلك يقينا بقوة ضبطه وشدة تحريه.

أما إن أصر المحدث على خطئه مع ظهوره، فإن ذلك مدعاة لترك الرواية عنه والقدح في ضبطه. كما ترك إمام الأئمة ابن خزيمة حديث سفيان بن وكيع لأن وراقه^(٢) أدخل عليه أحاديث فرواها، وكلموه فيها فلم يرجع عنها.

قال ابن خزيمة: " فاستخرت الله وتركت الرواية عنه " بينما روى عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، لأنه لما أنكروا عليه، رجع عنها إلا حديثاً

(١) أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٤١/٢) وفي تاريخ بغداد (١٨/٩).

(٢) اسمه: قرطمة أو قرملة لقب واسمه محمد بن عبيد الله. ينظر: لسان الميزان ٣٩٤/٦.

واحدا ذكر أنه وجدته في درج^(١) من كتب عمه في قرطاس. (٢)

٣- **مقارنة الحفظ بالكتاب** فإن توافقا شهد له بالحفظ والإتقان، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "حضر عند أبي زرعة محمد بن مسلم، والفضل بن العباس المعروف بالصائغ فجرى بينهم مذاكرة، فذكر محمد ابن مسلم حديثاً، فأنكر فضل الصائغ فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال كيف هو؟ فذكر رواية أخرى، فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلت والخطأ ما قلت، قال فضل: فأبو زرعة الحاكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة: إيش تقول؟ أينما المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ولم يجب، فقال محمد بن مسلم: مالك سكت، تكلم، فجعل أبو زرعة يتغافل، فألح عليه محمد بن مسلم، وقال: لا اعرف لسكوتك معنى، ان كنت أنا المخطئ فاخبر، وان كان هو المخطئ فاخبر، فقال: هاتوا ابا القاسم ابن أخي فدعى به، فقال: اذهب وادخل بيت الكتب دفع القمطر الأول والقمطر الثاني والقمطر الثالث وعد ستة عشر جزءا واثنتي بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه، فأخذ أبو زرعة فتصفح الاوراق واخرج الحديث ودفعه إلى محمد بن مسلم، فقرأه محمد بن مسلم: فقال نعم غلطنا فكان ماذا؟ (٣).

(١) نرج الكتاب بفتح الدال وسكون الراء وفتحها-: طيه وداخله وأدرجت الكتاب: طويته...

(ينظر: لسان العرب ٤/٣٢١).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٥٤).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٣٣٧).

٤- السماع من الراوي ثم سؤال شيخه عن الرواية: قال شعبه: سفيان الثوري أحفظ مني، و ما حدثني عن شيخ إلا و إذا سألت الشيخ حدثني على ما قال سفيان^(١). وقال قال عبد الرحمن بن مهدي: "كنت أذاكر سفيان الثوري بحديث حماد بن زيد ولا أسميه، فإذا جاءه حماد بن زيد سأله عن تلك الأحاديث فجعل يتعجب من فطنته^(٢)". فإذا توافقت روايته مع رواية شيخه الذي حدثه علم بأنه ضابط لحديثه.

٥- النظر في مدى تفرد الراوي بالرواية:

فإن كثر منه التفرد والمخالفة، كان في ذلك قرينة على ضعف ضبطه. قال أيوب السخيتاني: "إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره لأنه عندما يجالس غيره يعرف مدى موافقته لهم أو مخالفته إياهم، أما إن استمر لا يجالس ولا يأخذ إلا عن ذلك الشيخ، فإنه سيأخذ كل ما يرويه دون تمحيص، لعدم إدراكه للاختلاف الواقع بينه وبين غيره.

فإن وجد أنه لا يكاد يخالف الثقات إلا في القليل النادر، كان ذلك علامة على ضبطه وإتقانه، وقد ذكر الإمام الشافعي أن من شروط الراوي الذي تقوم به الحجة: أنه "إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم..."^(٣)

وقال في موضع آخر: "ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل، بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها، والغلط بهذا"^(٤).

(١) التمييز للإمام مسلم (ص ١٣).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦١/١).

(٣) الرسالة (ص ٣٧١).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٨٣).

٦- الإشهاد على الرواية: يُقصد من ذلك أمران:

الأول: إثبات عدم التفرد في الرواية.

الثاني: التأكد من من ضبط الراوي لروايته إذا اتفقت الروايتان بالألفاظ أو المعاني، فعن أبي سعيد الخدري يقول كنتُ جالساً بالمدينة في مجلس الأنصار فأتانا أبو موسى فزعا أو مذعوراً. قلنا ما شأنك قال إن عمر أرسل إلى أن آتية فأتيتُ بابه فسلمتُ ثلاثاً فلم يردُّ عليّ فرجعتُ فقال ما منعك أن تأتيينَا فقلتُ إني أتيتُكَ فسلمتُ على بابك ثلاثاً فلم يردُّوا عليّ فرجعتُ وقد قال رسول الله (ﷺ) "إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع". فقال عمر أقيم عليه البيعة وإلا أوجعُكَ. فقال أبي بن كعب لا يقومُ معه إلا أصغرُ القوم. قال أبو سعيد قلت أنا أصغرُ القوم. قال فاذهبِهِ^(١). فأراد عمر (ﷺ) أن يثبت من حفظ أبي موسى (ﷺ) لا أن يكذبه فلما توافقت روايته مع رواية أبي سعيد الخدري (ﷺ) علم بأنه حافظ للرواية كما سمعها.

المطلب الثاني: طرق معرفة ضبط راو من غير معاصر له:

١ - معرفة ضبط الراوي بالشهرة والاستفاضة:

وهذه الطريقة وإن لم ينص عليها في كتب الحديث القديمة في ثبوت ضبط الراوي إلا إنها تذكر في طليعة الطرق التي تثبت بها عدالة الراوي. فالعلماء المحدثون الذين أطبقَت شهرتهم الآفاق لم نر في كتب الحديث أنه قد استدل على ضبطهم بمقابلة مروياتهم بمرويات غيرهم بل إن مرويات غيرهم تنقاس على مروياتهم.

(١) أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب الآداب، باب الاستئذان (١٧٧/٦ رقم ٥٧٥١).

فمن أجمعت الأمة على حفظه واتقانه واشتهر بهذا الأمر شهرة واسعة كان ذلك شهادة له على حفظه يستغنى معه أن نمتحن أو نقابل مروياته بمرويات غيره.

٢- دراسة سيرته:

ويستعان لذلك بكتب التاريخ والرجال والعلل.. ونحوها وقد يوجد في بعضها أمور لا علاقة لها بالحديث، لكنها يمكن أن تقيد في الحكم عليه، كأن يذكر له قصة يعرف من خلالها بعض من أدركه أو من لم يدركه من الشيوخ، أو يعرف منها مقدار دقته وتحريه في أحوال العامة، أو غفلته.... أو غير ذلك.

٣- تتبع أقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلاً:

وعدم الاكتفاء في الحكم عليه بقول رجل واحد إن أمكن الوقوف على قول غيره، إذ من العلماء من يضعف الرجل ويقدر في ضبطه بناء على حديث واحد، ومنهم من يجرحه في موطن ويعدله في موطن آخر... وهكذا.

لذا كان لابد من النظر في أقوال العلماء: هل هي مبنية على استقراء جميع حديثه، أم أنها جاءت في الحكم على حديث بعينه أو في الحكم على روايته عن بعض شيوخه دون ما سواهم.

ويضاف إلى ذلك المعرفة الجيدة بالنقاد، إذ أن فيهم من وصف بالشّد (١) وفيهم من وصف بالتساهل (٢)، وفيهم من لا يقبل قوله في بعض أقرانه (٣)، أو في

(١) كبحي بن سعيد القطان، وبحي بن معين، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وغيرهم.
(٢) كمحمد بن عبد الله الحاكم، وأحمد بن عبد الله العجلي، وأحمد بن صالح المصري، وغيرهم.

(٣) كمحمد بن سليمان الملقب بمطّين: حطّ عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وحطّ هو على ابن أبي شيبة، وآل أمرهما إلى القطيعة. ينظر: لسان الميزان للذهبي (٢٥٧/٧).

بعض المخالفين^(١).

ع - سير مروياته

ولهذا السبر مسالك متعددة منها:

(أ) موازنة مروياته بمرويات الثقات المتقين: وهذه الطريقة أكثر الطرق شيوعاً لأن السواد الأعظم من الذين تصدوا للعمل في الحديث ليسوا أئمة فيه فوجب التأكد من حفظهم. وقد نص على هذه الطريقة أغلب من صنف في مصطلح الحديث.

قال ابن الصلاح: (ويعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والانتقان، فإذا وجدنا روايته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً وثبتنا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه)^(٢). وهذا إنما يتأكد في حق من لم يعاصر المحدث أكثر ممن عاصره لأنه لا سبيل إلى معرفته إلا بها، فإن كان الغالب على حديثه موافقة الثقات، كان في ذلك دلالة قوية على ضبطه وإتقانه، ولا عبرة بالنادر، كما قال الحافظ العراقي في منظومته:

(١) قال الذهبي في السير (١٧/٤٦٢): كان أبو عبد الله بن منته يقذع المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن - يقصد الأشعري - ونال أبو نعيم أيضاً من أبي عبد الله في تاريخه، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٢٠).

ومن يوافق غالباً ذا الضبط *** فضابط أو نادراً فمخطي (١)

ويدخل في ذلك ما إذ كان المحدث كثير الرواية للغرائب التي لا يشاركه فيها التلاميذ المشهورون بالرواية عن ذلك الشيخ، ولذا عدوا الإغراب والتفرد والمخالفة من أنواع القدح في الراوي. (٢)

(ب) موازنة مروياته ببعضها ببعض:

فإذا أكثر الراوي من الاختلاف في مروياته، بحيث يروي الحديث الواحد بطرق مختلفة دون أن يبين، كأن يثبت أحد الرواة مرة ويسقطه أخرى، أو أن يرفع الحديث تارة ويقفه تارة أخرى... وهكذا، فإنه يحكم على روايته تلك بالاضطراب، وعليه بقلة الضبط حسبما يتكرر منه ذلك.

ولا يخرج منه (أي الحكم على الراوي بقلة الضبط، إذا كثرت الاضطرابات في مروياته) ما إذا كان الإسناد صحيحاً في كلا الحالين، مثل رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تارة، وعن أبيه عن أبي هريرة تارة أخرى؛ فبعض العلماء عد ذلك اضطراباً، وإن كان إرساله لا يضر لأن أباه هو الواسطة في الحالين. (٣)

لذا قال الحافظ السخاوي "بأن الاضطراب دليل على عدم الضبط في الجملة" (٤).

(١) ألفية الحديث (متن فتح المغيث ٢/٢٠).

(٢) ينظر: الضعفاء للبخاري (ص ٤٩) ولسان الميزان (٣٦/١ و ٣٣٧/٣.. وغيرها).

(٣) ينظر: جامع التحصيل (ص ١٨٤) والإلزامات والتتبع (ص ١٣١ - ١٣٧).

(٤) فتح المغيث (١٧/١).

وهنا قد يقول قائل: إن هذه الموازنة إنما تقاس بها المخالفة دون الغلط (الذي هو أحد أسباب القدح في ضبط الراوي).

ويجاب عن هذا، بأن هذه الموازنة إنما يتم بها قياس النوعين: الغلط والمخالفة، لكن الفرق بينهما هو أن الغلط أشد في التجريح من المخالفة، لأنه مبني على موازنة غالب مروياته بمرويات الإثبات (فيعطى بذلك هذا الحكم العام على ضبطه) ولا يكون هذا إلا من قبل أئمة الجرح والتعديل، أما المخالفة فإنها تعرف من خلال النظر في الحديث الذي خالف فيه، وموازنته بمرويات غيره، فإن كثرت من الراوي أدت به إلى الوصف بالغلط.

تنبيه: أما فقه الراوي فوجوده ليس علامة على كونه ضابطاً؛ فإن من الفقهاء من كان همه الاستدلال للمسألة، فلا يبالي كيف ساق متن الحديث، فربما تصرف في لفظه وحدث به على ما فهم، وهذا كثير شائع في كتب الفقه.

كما أن طائفة منهم لغلبة اعتنائها بالفقه فإنهم لم يكونوا يقيمون الأسانيد، فتراهم تكثر في رواياتهم المراسيل، وحمل اللفظ على اللفظ، وإدخال حديث في حديث، مثل الفقيه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

لا ريب أن الفقه إذا انضم إلى الحفظ فهو مزية للتقديم، ولكنه ليس بشرط يطلب لصحة الحديث.

وقد كان أئمة السلف يعتبرون فقه الراوي مع حفظه مرجحاً على مجرد الحفظ، وإنه والذي نفسي بيده لجدير بذلك^(١).

(١) تحرير علوم الحديث للجديع (٢/٧٩٦).

المبحث السابع الفاظ دالة على الضبط

وصف علماء الجرح والتعديل الضابطين من الرواة بأوصاف منها:

١- حافظ وضابط: "وهذان اللفطان من ألفاظ الضبط ولا يدلان على عدالة الراوي، فرب حافظ أو ضابط ليس بعدل، وقد توجد العدالة بدونهما وقد تقترن بهما^(١)"، وقال الحافظ ابن حجر (رحمته): "شروط التسمية بالحافظ، وهو الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتن، فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظاً^(٢)". ويعني لفظ الحافظ عند الرازي بمعنى المتن للحديث، قال: في ترجمة عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج سئل أبو زرعة عن أبي معمر فقال: كان حافظاً ثقة يعني انه كان متقناً^(٣).

٢- الحاكم: هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير على رأي بعض أهل العلم.^(٤)

٣- المتن: وهذا اللفظ يدل على أن الراوي ضابط لحديثه، فهو من ألفاظ الضبط، وقد جعل الرازي هذا اللفظ في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وحديث من يوصف بهذا اللفظ يحتج به^(٥).

(١) فتح المغيـث، للسـخاوي (١/ ٣٦٤).

(٢) النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر (١/ ٢٨٦).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١١٩).

(٤) تيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمود الطحان (ص. ١٠).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧).

وقال الرازي في ترجمة الفضل بن دكين أبو نعيم الملائي (سألت أبي عن أبي نعيم الفضل بن دكين فقال ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً كان يحرز حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث و حديث مسعر نحو خمسمائة حديث كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره وكان لا يلحق وكان حافظاً متقناً^(١)).

٤- الثبت: قال السخاوي (رحمته): "ثبت بسكون الموحده، الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، وأما بالفتح فما يثبت فيه المحدث مسموعة مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره^(٢)".

٥- المصحف: قال شعبة: "كنا نسمي مسعراً المصحف^(٣)"، وقال عبد الله بن داود: "كان مسعر يسمى المصحف لقلة خطأه وحفظه^(٤)".

٦- الميزان: قال إبراهيم بن سعيد الجوهري في مسعر بن كدام: "كان يسمى الميزان^(٥)".

٧- الجبل: أي كالجبل في ثبات العلم ورسوخه، أو في عظم العلم وضخامته أو كليهما^(٦).

(١) المصدر السابق (٦١/٧).

(٢) فتح المغي، للسخاوي (٣٦٣/١).

(٣) تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر (١٠٤/١٠).

(٤) المصدر السابق (١٠٤/١٠).

(٥) المصدر السابق (١٠٣/١٠).

(٦) الرفع والتكميل، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي (ص ١٥٦).

٨- المتين: وردت في كتاب الجرح والتعديل ويراد بها قوة الراوي في الحفظ فهي كقولهم (متقن) وتشعر بضبط الراوي، قال الرازي في ترجمة عفسان بن مسلم الصفار أبو عثمان: (تقّة متقن متين) (١).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٠ / ٧).

المبحث الثامن

وجوه الطعن في ضبط الراوي

المطلب الأول: أسباب القدح في ضبط الراوي:

إن الأمور التي تؤدي بالراوي إلى اختلال ضبطه كثيرة، ولا حصر لها، غير أنها ترجع بمجموعها إلى قسمين كبيرين هما: ضعف ضبط الراوي عند التحمل (السماع) وضعفه عند الأداء (الرواية) وهذا عرض مجمل لبعض الأنواع المندرجة في كل منهما، مع ضرورة التنبيه إلى وجود التداخل في بعضها:

القسم الأول - ضعف التحمل:

ومن صورته :- السهو في مجلس السماع.

- الانشغال بالتصحيح والمقابلة.

- الجلوس في طرف المجلس، بحيث لا يسمع من المحدث أو المستملي جيداً.

- ترك المراجعة على الشيخ والمقابلة بأصله.

- لحن القارئ، قد يؤدي إلى الخطأ والتصحيح، ويشتد ذلك منه كلما قل

علمه، ولم يكن الشيخ يقظاً.

- كثرة الأخذ عن الضعفاء، قد تؤدي إلى القدح في ضبط المتلقي، وقد يحمل

خطأ الكبار عليه . . . وما إلى ذلك.

القسم الثاني - ضعف الأداء

ومن صورته: - التحديث من غير مقابلة أو تصحيح، فيكثر منه الخطأ عند

الرواية، أو أن يحدث من حفظه وهو غير متقن له.

- قبول التلقين.

- الإصرار على الخطأ.
- اتخاذ المستملي الضعيف علما ولغة.
- ضياع الكتب أو إهمالها - لمن كان اعتماده على ما في كتابه.
- زهاب البصر أو ضعفه - لمن كان اعتماده على ما في كتابه - أيضا.
- الاختلاط وهو "فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض" (١).

المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي (٢):

منه ما يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب معاً، ومنه ما يختص بكل واحد منهما.

فأما ما يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب معاً، فوجه واحد هو:

التساهل في سماع الحديث (التحمل)، أو إسماعه (الأداء)، وذلك كعدم المبالاة بالنوم في مجلس السماع، فإن من عُرِفَ بذلك لم تقبل روايته (٣).

وأما ما يختص بضبط الصدر، فخمسة أوجه هي:

- ١ - سوء الحفظ. ٢ - كثرة المخالفة. ٣ - كثرة الوهم.
- ٤ - شدة الغفلة. ٥ - فحش الغلط.

الوجه الأول: سوء الحفظ:

المراد بسوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب

(١) فتح المغيبي (٣٧١/٤).

(٢) استفتت هذا المطلب من كتاب "ضوابط الجرح والتعديل" للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (ص ١٣٦-١٤٢).

(٣) ينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٢٣٥).

خطئه^(١).

وسوء الحفظ قسمان هما:

١- ما يكون ملازماً للراوي، فهذا يدور الحكم على حديثه بحسب ما تقتضيه قرائن الجرح والتعديل وغيرها من القرائن، فقد توجد قرينة تقتضي قبول روايته، وقد توجد قرينة تقتضي تضعيفها.

ويوضح ذلك أن من كان صدوقاً سيء الحفظ ففي حديثه ضعف^(٢) يزول بكونه أثبت من يروي عن شيخ معين إذا جاءت روايته عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له وخيرته بحديثه.

ويزداد ضعفاً بكونه ممن سمع من شيخه المختلط بعد اختلاطه.

٢- ما يكون طارئاً على الراوي، إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء حفظه^(٣)، فهذا هو ما يعرف بـ (الاختلاط)^(٤).

فالمختلط يقبل من حديثه ما حدث به قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُنر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده^(٥)؟ لكن ما عُرِف أن المختلط حدث به بعد اختلاطه أولم يتميز كونه حدث به قبل

(١) ينظر: نزهة النظر ص ٥١.

(٢) (في حديثه ضعف) أي: لا يحتج به إلّا على لين، لكن لا يحكم عليه بأنه ضعيف لأن الحكم بذلك يحتاج إلى قرينة مرجحة لضعفه.

(٣) نزهة النظر ص ٥١.

(٤) الاختلاط: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، فتح المغيث ٣/٣٣١.

(٥) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٩٤.

الاختلاط أو بعده، فهذا يتقوى بالمتابعة أو الشاهد ليرتقي بذلك إلى مرتبة الحسن لغيره^(١).

قد يعرف كون الراوي المختلط أو الذي تغير حفظه لم يحدث حل الاختلاط أو التغير بأمور منها:

أ- أن يحجبه أولاده أو بعض تلاميذه عن التحديث.
ومن ذلك: أن جرير بن حازم الأزدي قد اختلط فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه^(٢).

ب- أن يقع التغير في مرض الموت.
قال أحمد بن أبي خيثمة: (سمعت أبي ويحيى يقولان: أنكرنا عفان بن مسلم الصقار في صفر لأيام خلون منه سنة تسع عشرة ومائتين، ومات بعد أيام)^(٣).

قال الذهبي: ((كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة فإن غالب الناس يعترهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك. وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو منته فيخالف فيه))^(٤).

ويستعان على معرفة من سمع من المختلطين قبل الاختلاط أو بعده بالكتب المختصة بذلك. ومنها:

(١) ينظر: نزهة النظر ص ٥١ - ٥٢.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٣٩٢.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٢٧٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/٢٥٤. وقد رجح الذهبي أن وفاة عفان بن مسلم سنة ٢٢٠هـ.

أ- الاغتياب بمعرفة من رُمي بالاختلاط^(١) لبرهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي، ت ٨٤١هـ).

ب- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات^(٢) لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال، ت ٩٣٩هـ.

الوجه الثاني: كثرة المخالفة:

المراد بالمخالفة: أن يخالف الراوي من هو أوثق منه أو جمعاً من الثقات. ويحكم على الرواية التي وقعت فيها المخالفة بحسب ما تقتضيه قواعد مصطلح الحديث مما يلي:

١- إن كانت المخالفة بالمغايرة التامة في المعنى بحيث يقع التضاد بين الروايتين، فذلك (الشاذ) إن كان الراوي ثقة أو صدوقاً وهو (المنكر) إن كان الراوي ضعيفاً^(٣).

٢- وإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد فذاك (مدرج الإسناد).

٣- وإن كانت بدمج موقوف ونحوه في مرفوع فذاك (مدرج المتن)^(٤).

(١) طبع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث المجلد الثاني.

(٢) حققه عبد القيوم عبد رب النبي في رسالته لدرجة الماجستير ونشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وقد اعتنى المحقق بالاستدراك على المؤلف فذكر كثيراً ممن فاتته ذكرهم ممن سمع من المختلطين قبل الاختلاط أو بعده، ووضع ملحقين للكتاب أحدهما: في ذكر ثمانية وثلاثين من المختلطين الثقات الذين لم يذكرهم ابن الكيال. والآخر: في ذكر ثلاثة عشر مختلطاً من الضعفاء.

(٣) ينظر: نزهة النظر ص ٣٦.

(٤) ينظر: نزهة النظر ص ٤٦.

- ٤- وإن كانت بتقديم أو تأخير فـ (المقلوب).
- ٥- وإن كانت بزيادة راوٍ في الإسناد مع وقوع التصريح بالسماع في الطريق الناقصة في موضع الزيادة فذاك (المزيد في متصل الأسانيد).
- ٦- وإن كانت بإبدال راوٍ ولا مرجح لإحدى الروائتين على الأخرى، فهذا هو (المضطرب)، وقد يقع في المتن.
- ٧- وإن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فله صورتان:

- أ - إن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فهو (المُصَحَّف).
- ب - وإن كان ذلك بالنسبة إلى الشكل فهو (المُحَرَّف)^(١).

الوجه الثالث: كثرة الوهم:

المراد بالوهم: أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهم فيصِل الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك^(٢).

ويعرف حصول الوهم بجمع الطرق والمقارنة بينها من حيث الوصل والإرسال ومن حيث الرفع والوقف، وتوثيق الرواة الناقلين ووجوه ضعفهم، فما ظهر الوهم فيه من الروايات فهو (المعلل)^(٣).

الوجه الرابع: شدة الغفلة:

الغفلة: عدم الفطنة بأن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطأ في مرويّاته.

(١) ينظر: نزهة النظر ص ٤٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص ٤٤، ٤٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص ٤٤، ٤٦.

وقد تكون غفلة الراوي شديدة بحيث توضع له أحاديث فيحدث بها على أنه من مسموعاته، ويعرف ذلك بـ (التلقين) متى كان الراوي يَتَلَقَّنُ مَا لَقَّنَ سواء كان من حديثه أو لم يكن.

الفرق بين الوهم والغفلة:

الوهم نوع من الخطأ قل أن يسلم منه أحد من الحفاظ المتقنين، فضلاً عن دونهم. وإنما يؤثر في ضبط الراوي إذا كثر منه ذلك، حيث لا تقبل روايته عندئذ إذا لم يحدث من أصل صحيح^(١) بخلاف الوهم اليسير فإن أثره يقتصر على ذلك الحديث الذي حصل فيه.

وأما الغفلة فهي صفة ملازمة لصاحبها، فمن اشتدت غفلته سمى حديثه منكراً^(٢).

الوجه الخامس: فُحْشُ الغلط:

المراد بفُحْشُ الغلط: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتبار في المتابعة، فلا يُقَوَّى غيره ولا يُتَقَوَّى بغيره، ويُعَدُّ مَا تَرَدَّدَ بِهِ مِنْكَرًا كما هو الحال في رواية ظاهر الفسق وشديد الغفلة^(٣).

وأما ما يختص بضبط الكتاب فوجه واحد هو:

التساهل برواية الحديث من فرع لم يُقَابَل بالأصل، فإن الرواية من فرع غير مُقَابَل محل خلاف على ثلاثة أقوال. هي:

(١) ينظر: علوم الحديث ص ٢٣٦.

(٢) ينظر: نزهة النظر ص ٤٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص ٤٥.

- ١- جزم القاضي عياض بمنع الرواية عند عدم المقابلة مطلقاً^(١).
 - ٢- سئل أبو إسحاق الأسفرائيني عن جواز روايته منه، فأجاز ذلك^(٢).
 - ٣- ذهب بعض الأئمة إلى جوازها بشروط:
فاشترط أبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر البرقاني: أن يُبين الراوي عند الأداء أنه لم يُعارض بالأصل. فيقول كما قال البرقاني: ((أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل))^(٣).
 - وزاد أبو بكر الخطيب شرطاً آخر هو: أن يكون الراوي قد نقل من الأصل المعتبر^(٤).
 - وزاد ابن الصلاح شرطاً ثالثاً هو: أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط^(٥).
- المطلب الثالث: الحالات التي لا يُعلّ فيها حديث الراوي المتصف بسوء الحفظ:**
- أن الراوي سيء الحفظ إذا تفرد بحديث فإنه لا يقبل حديثه، وإنما يخضع لعملية السبر والاختبار، فإن وافقه غيره ممن يُعتَبَر به قُبِلَت روايته، وإلا فلا. وهذا هو الأصل العام في التعامل مع رواية سيء الحفظ.

(١) ينظر: الإلماع ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) ينظر: علوم الحديث ص ٣١٢.

(٣) ينظر: الكفاية ص ٣٥٢ - ٣٥٣، وعلوم الحديث ص ٣١٢.

(٤) ينظر: المصدرين السابقين في المواضع المذكورة.

(٥) ينظر: المصدرين السابقين في المواضع المذكورة.

ولكن هناك بعض الحالات التي نقبل فيها رواية سيء الحفظ من دون أن نطبق عليها القاعدة السابقة. فسيء الحفظ ما تكلّم فيه إلا لخلل في ضبطه، رضعف في حفظه، ومؤدى هذا: الوقوع في الأخطاء والأوهام. وتلك الحالات، كالتالي:

الحالة الأولى: أن يكون الراوي السيئ الحفظ له كتاب صحيح. قال أحمد في رواية الأثرم في حاتم بن إسماعيل المدني: "حاتم بن إسماعيل أحب إلي من الدراوردي، زعموا أنه كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح^(١)". فحسن حاله لأن له كتاب صالح، حتى إنه قدمه على الدراوردي مع أنه وصفه بغفلة في نفسه، وهي تدل على خفة الضبط.

وقد عبّر الإمام الشافعي عن هذا الأصل حيث قال: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته^(٢)".

الحالة الثانية: أن تأتي الرواية عن طريق من عُرف بصحة روايته عنه. إذا كان الراوي موصوفاً بسوء الحفظ، فليس معنى ذلك أنه لا يصيب أبداً في الرواية، فقد يصيب ويخطئ، وإن كان الخطأ منه كثيراً فقد تكون له ولا بد حالات يصيب الوجه الصحيح في روايته، فمن سمع منه في تلك الحالة يكون عنده شيء من صحيح حديثه، وقد استطاع الأئمة أن يتعرفوا على بعض التلاميذ عن شيوخ ضعفاء حديثهم عنهم صحيح، فإذا جاء الحديث من رواية أمثالهم قبل

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٨/٣).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٨/٣).

ولم يعلّ بسوء حفظ الشيخ. روى الفضل بن زياد أنه قيل للإمام أحمد: إن شعبة روى عن موسى بن عبيدة الربذي فيقول عن أبي عبد العزيز الربذي فقال: "نعم، لم يرو عنه شعبة حديثاً منكراً"^(١). فهذا يفيد أن حديث شعبة عن موسى بن عبيدة ليس فيه منكر، فهو من صحيح حديثه.

الحالة الثالثة: أن يروي الراوي السيئ الحفظ عن شيخ عُرف بضبطه لحديثه وهذه الحالة الثالثة التي لا يعلّ فيها رواية الراوي الموصوف بسوء الحفظ، وذلك إذا روى عن شيخ عُرف بأنه ضابط لحديثه، فلا يؤثر حينئذ سوء حفظه في عدم صحة حديثه عن ذلك الشيخ.

فمن ذلك: سلمة بن صالح الأحمر في حديثه عن أبي إسحاق السبيعي وسلمة بن الأحمر ممن أطلقوا الضعف عليه. قال الإمام أحمد في رواية عبد الله: ليس بشيء^(٢). وكذلك قال فيه يحيى بن معين^(٣). وقال في رواية أخرى: ليس بقة^(٤). وقال النسائي: متروك الحديث^(٥). وقال ابن عدي: هو حسن الحديث، لم أر له متناً منكراً، إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد^(٦).

وقال حنبل بن إسحاق: "سمعت أبا عبد الله يقول: سلمة الأحمر يحدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح، إلا أنه عن حماد مختلط الحديث"^(٧).

(١) المعرفة والتاريخ للقسوي (١٦٩/٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (٥٣/٢).

(٣) المعرفة والتاريخ للقسوي (٤٠١/٣).

(٤) المصدر السابق (٣٨٢/٤).

(٥) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١٨٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣٣٠/٣).

(٧) تاريخ بغداد (١٣١/٣).

فذكر أن أحاديثه عن أبي إسحاق صحاح، وهذا مع ضعفه البين، وما ذلك إلا لأنه ضبط حديث أبي إسحاق، فضعفه لم يؤثر في روايته عنه.

الحالة الرابعة: أن يكون في الحديث قصة ويذكرها الراوي في سياقه لروايته. نكر هذا الضابط الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد أنه قال: "إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه^(١)". والظاهر أنه لم يفصل بين أن يكون الراوي من الحفاظ أو لا، فتعمم الحالة حتى في الرواة الموصوفين بسوء الحفظ ويدل على صحة هذا الضابط أن تذكر الراوي للقصة وسبب ورود الحديث يدل على ضبطه له، والله أعلم.

(١) هدي الساري للحافظ ابن حجر (ص ٣٦٣).

الخاتمة:

الحمد لله على توفيقه وتيسيره، (ﷺ) على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد:
فإنه يحسن - بي بعد أن أنهيت الكتابة في هذا البحث - أن أدون أبرز ما ظهر لي من نتائج فمن أهمها:

١- أهمية الضبط في قبول الرواية؛ إذ لا تكفي العدالة وحدها، وعلى أساس العدالة والضبط تم إطلاق الأوصاف على الرواة بكل دقة وموضوعية
٢- معرفة أقسام الضبط، وهما نوعان: ضبط الصدر، وضبط الكتاب، والفرق بينهما.

٤- معرفة مراتب ضبط الرواة، وترجع إلى ست مراتب.
٥- معرفة وسائل المحدثين في التعرف على ضبط الراوي من معاصر له، وغير معاصر له.

٦- الوقوف على الألفاظ الدالة على ضبط الراوي.
٧- التعرف على أسباب الطعن في ضبط الراوي.
٨- هناك أحوال خاصة تقبل فيها رواية سيء الحفظ؛ كما إذا روى سيء الحفظ من كتابه، أو روى عنه إمام حافظ عارف بحديثه، أو كان سيء الحفظ ضابطاً لحديث شيخ معين فإنه تقبل روايته عنه.

وفي الختام: أحمد الله سبحانه على عونه وتيسيره لإتمام هذا البحث؛ فما كان فيها من صواب فمن الله مجزل العطاء، أو من خطأ فمن قصوري وضعفي.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، ط/١٩٧٩، دار صادر، بيروت
- ٢- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليعصبى، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس ط١/١٩٧٠ م .
- ٣- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: هاشم الندوي، دار الفكر .
- ٤- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١/١٩٩٨ م.
- ٦- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي (عبد الرحيم بن الحسين)، مع فتح الباقي على ألفية العراقي للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، عناية: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٧- تحرير علوم الحديث، عبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، ط١/٢٠٠٣ م.
- ٨- تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عرفان العش، دار الفكر، بيروت ط/١٤١٤ هـ .
- ٩- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٠- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٥ هـ .

- ١١- التّريب والتّشير في معرفة سنن البشير النذير، يحيى بن شرف النووي
تعليق: د. مصطفى البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط١/١٩٩٧م.
- ١٢- تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة
النبوية ط٢/١٩٧٤م.
- ١٣- التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، شركة
الطباعة العربية، الرياض، ط٢/١٤٠٢هـ.
- ١٤- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١/١٩٨٤م.
- ١٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق:
د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٨٠م.
- ١٦- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد
الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١/١٤١٦هـ.
- ١٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني،
تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ١٨- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق:
محمد رضوان الدايدة، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط١/١٤١٠هـ.
- ١٩- تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ط٢/١٩٧٨م.
- ٢٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض،
ط٣/١٤٠٣هـ.
- ٢١- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، دار
إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/١٩٥٢م.

- ٢٢- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د. محمد طاهر الجوابي ط: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس .
- ٢٣- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١/١٤٢٥هـ .
- ٢٤- الحديث المعلول قواعد وضوابط، د. حمزة المليباري، دار ابن حزم، بيروت ط١/١٩٩٦م .
- ٢٥- الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن قالح السلمي، مكتبة الرشد ناشرون، ط١/٢٠٠٥م .
- ٢٦- الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه، د. محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣/١٩٧٧م .
- ٢٧- الخلاصة في أصول الحديث، شرف الدين حسن بن محمد الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، دار إحياء التراث، الأوقاف العراقية، ط١/١٩٧١م .
- ٢٨- دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد علي العمري، دار النفائس الأردن، ط١/٢٠٠٠م .
- ٢٩- الرحلة في طلب الحديث، أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، ط١/١٣٩٥هـ .
- ٣٠- رسالة في الجرح والتعديل، عبد العظيم المنذري، تحقيق: عبد الرحمن الفريواني مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١/١٤٠٦هـ .
- ٣١- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، ط١/١٩٣٩م .

- ٣٢- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٨/٢٠٠٤م.
- ٣٣- الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، وأثرها في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد بيرم، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١/٢٠٠٤م.
- ٣٤- زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث، دراسة موضوعية نقدية، الدكتور حمزة المليباري بحث مقبول للنشر في مجلة الشريعة بجامعة الكويت، ومفهرس للشاملة.
- ٣٥- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ٣٦- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط١٩٩٤م.
- ٣٧- سنن الترمذي محمد بن عيسى، تحقيق: أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٣٨- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، إشراف شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٩٨٥م.
- ٣٩- الشاذ من الحديث، وأثره في الأحكام الفقهية، للباحث: محمد زكي عبد الدايم، رسالة ماجستير من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، عام: ١٤٢٢هـ.
- ٤٠- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، الدكتور: عبد القادر مصطفى المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/٢٠٠٥م.

- ٤١- لهذا الفتح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١/١٩٩٨ م.
- ٤٢- شرح شرح النخبة، ملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار وهيثم تميم، دار الأرقم، بيروت.
- ٤٣- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الملاح ط ١/١٩٧٨ م.
- ٤٤- شرح نخبة الفكر، سعد آل حميد، دار علوم السنة، الرياض، ط ١/١٩٩٩ م.
- ٤٥- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣/١٩٨٧ م.
- ٤٦- صحيح مسلم بشرح النووي، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٧- الضبط عند المحدثين وأثره في الراوي والمروى، للدكتور: زياد عواد أبو حماد. والبحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ٢٠٠٢ م.
- ٤٨- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١/١٩٨٤ م.
- ٤٩- الضعفاء والمتروكين، عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٤٠٦ هـ.
- ٥٠- ضوابط الجرح والتعديل، الشيخ عبد العزيز عبد اللطيف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- ٥١- ضوابط الرواية عند المحدثين، بشير نصر، بحث ماجستير، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العظمى، ط١/١٤٠١هـ.
- ٥٢- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١/١٩٨٨م.
- ٥٣- علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام، إبراهيم ابن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- ٥٤- علوم الحديث، أبو عمرو عثمان الشيرازي، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، إعادة ط٣/١٩٩٨م.
- ٥٥- فتح المغيب، محمد بن عبد الرحمن المخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١/١٤٠٣هـ.
- ٥٦- الفصل للوصل المخرج في النقل، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط١/١٤١٨هـ.
- ٥٧- القاموس المحيط للفيروز آبادي، محمد بن يعقوب الشيرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/١٩٩٣.
- ٥٨- قو الأثر في صفوة علوم الأثر، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢/١٤٠٨هـ.
- ٥٩- قواعد في أصول الحديث، أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/١٩٨٤م.
- ٦٠- قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق وتعليق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم، بيروت، ط٣/١٩٧٢م.

- ٦١- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله ابن عدي أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط ٣/١٩٩٨ م.
- ٦٢- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- ٦٣- الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات، محمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي، تحقيق: حمدي السلفي، دار العلم، الكويت.
- ٦٤- لسان العرب، ابن منظور المصري، دار صادر، بيروت، ط ١.
- ٦٥- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣/١٩٨٦ م.
- ٦٦- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ١/١٩٨٤ م.
- ٦٧- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١/١٩٩٥ .
- ٦٨- المختلطين لصالح الدين العلائي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي مزيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١/١٩٩٦ م.
- ٦٩- المدخل إلى علم الحديث، الدكتور طارق بن عوض الله، دار ابن القيم الرياض، ط ١/٢٠٠٣ م.
- ٧٠- المصباح المنير، أحمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٧١- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، ط ١/١٩٩٩ م.

- ٧٢- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: الدكتور
أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٨١م.
- ٧٣- المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر.
٧٤- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، الناشر: وقف
السلام، ط١/٢٠٠٥م.
- ٧٥- منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه، د. محمد مصطفى الأعظمي
مكتبة الكوثر، السعودية، ط٣/١٩٩٠م.
- ٧٦- منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق
ط٣/١٩٩٢م.
- ٧٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي
محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .
- ٧٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د.
نور الدين عتر، دار الخير، دمشق، ط٢/١٩٩٣م.
- ٨٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية
ط١/١٩٩٤م . وطبعة بتحقيق ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة
البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١/١٩٨٤م .
- ٨١- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين
العابدين بلافريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١/١٩٩٨م.
- ٨٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مراجعة: مصطفى
الهوراري، مكتبة القاهرة، ط: ١٩٧٨م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة.....
٣	المبحث الأول: تعريف الضبط.....
٥	المطلب الأول: تعريف الضبط في اللغة.....
٥	المطلب الثاني: تعريف الضبط في الاصطلاح.....
٥	المبحث الثاني: أهمية الضبط.....
٨	المبحث الثالث: أقسام الضبط.....
١١	المطلب الأول: ضبط المصدر.....
١١	المطلب الثاني: ضبط الكتاب.....
١٥	المطلب الثالث: أهمية حفظ الكتاب.....
١٨	المبحث الرابع: مراتب الرواة في ضبط الحديث.....
٢١	المبحث الخامس: شروط الضبط.....
٢٣	

٢٤	المبحث السادس: طرق معرفة ضبط الراوي.....
٢٤	المطلب الأول: طرق معرفة ضبط الرواة من إمام معاصر.....
٢٩	المطلب الثاني: طريقة معرفة ضبط راو من غير معاصر له.....
٣٤	المبحث السابع: ألفاظ دالة على الضبط.....
٣٧	المبحث الثامن: وجوه الطعن في ضبط الراوي.....
٣٧	المطلب الأول: أسباب القرح في ضبط الراوي.....
٣٨	المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي.....
٤٤	المطلب الثالث: الحالات التي لا يُعلّ فيها حديث الراوي المتّصف بسوء الحفظ.....
٤٨	الخاتمة.....
٤٩	فهرس المصادر والمراجع.....
٥٧	فهرس الموضوعات.....